المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الإعلام العراقي ومكافحة الفساد "رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة أشكاله ومستوياته"
اسم الكاتب: د. نوح عز الدين عبد الرزاق احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2095
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإعلام العراقي ومكافحة الفساد
"رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة و المرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة أشكاله ومستوياته"

الدكتور

نوح عز الدين عبد الرزاق احمد(*)

المقدمة:-

هناك مثل إغريقي يقول: (كلما زادت القوانين غير المطبقة للدولة زادها الفساد فسادا): تعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة قدم البشرية التي ظهرت كرد فعل على سيطرة النخب على شؤون المجتمعات القديمة، كما لا يختلف احد على أن كافة المجتمعات سواء في الشرق والغرب تحتضن قدر معين من الفساد، وتعد هذه الظاهرة من ابرز المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها وتطويقها وعلاجها خاصة في الدول النامية كهدف أساسي لا بد من تحقيقه.

و لتطويق هذه الظاهر في أي مجتمع لا بد من جملة أدوات وأساليب من خلال مؤسسات الدولة سواء القضائية، المالية، الحسابية، الإعلامية لوضع الفساد في مرأى ومسمع الرأي العام والحكومة.

ومن المعلوم أن الاتصال بوسائله المختلفة والمنتشرة في وقتنا الحاضر تعد المفصل الأساس في نمو العلاقات الاجتماعية والسياسية ويعدها البعض على أنها هندسة مكتوبة أو مرئية للمجتمع.

وفي هذا الإطار، مرت قنوات الاتصال في كافة الدول، بمخاظات عسيرة وصراعات على مر القرون بين من يحمل السلطة وبين من يضع نفسه حارسا للجماهير ومعبر عن ضميرها وميولها وصولا إلى التشريعات والحرية المفترضة، التي تنعم بها دساتير الأمم والشعوب. باعتبارها (وسائل الأعلام) المراقب والعين الحارسة لحقوق المجتمعات، حيث أيقظت بدورها الضمير الإنساني إلى أفكار تنويرية وطروحات كانت تحبس على العامة.

و بذلك كان الفكر البشري قد وجد مساقا جديدا ومتنفسا للفهم والتفسير والتنوير والاستعلام وكان هذا التنوير قد أرغم السلطات في الدول أن تنشيء التشريعات والضوابط لحدود تداول الأفكار والأخبار، على اعتبار أن وظيفة وسائل الأعلام هو تفسير ونقل لجملة الحوادث والظواهر و الأخبار التي تثير الرأي العام من خلال ملاحقة وكشف مناطق القصور والزلل الحكومي والاجتماعي.

وهي إلى حد ما(وسائل الإعلام) أشبه بموظف حكومي يسعى للتميز والبقاء وربما الاتساع في ظل ظروف يسعى إلى خلقها أو الدفاع عنها.

أهمية البحث:

أن المؤشرات كافة تشير إلى عمق ظاهرة الفساد في العراق بكافة أشكاله ومستوياته، بشكل لم يعد مقبولا، ومن هنا تأتي أهمية بحثنا في دور وسائل الأعلام العراقي سواء المطبوعة أو المرئية او المسموعة في مكافحة الفساد وتحجيم وتطويق هذه الظاهرة بكافة أشكاله ومستوياتها من خلال وظيفة التفسير والتنوير والاستعلام أو كما يطلق عليها في الأدبيات الإعلامية (بالديدبان) وملاحقة موطن الفساد والقصور الحكومي والاجتماعي والسياسي.

(*) **كلية الأعلام – قسم الصحافة – جامعة بغداد**

مشكلة وتساؤلات البحث:

من وجهة نظر علمية، على الرغم من دور الممكن أن تؤديه الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة العراقية في مكافحة الفساد في العراق باعتبارها وسائل المراقبة والعين الحارسة لتطلعات ومشكلات المجتمع، إلا أن هذا الدور يشوبه عدم الدقة في التعديل المفترض لهذه الوسائل لأنه أكثر تحميلا مما تتحمله السلطة أو الحكومة نفسها، من منطلق واقعي أن تلك القنوات الاتصالية في ظل متغيرات شاملة وأقطاب مختلفة واثراءات فكرية جديدة تجعلها غارقة بمصادر المعلومات المتعددة كالانترنيت*والفضائيات العربية والأجنبية ناهيك عن خضوع هذه المؤسسات الاتصالية لإدارة البيئة السياسية والاقتصادية ومصالحها.

وعند اناطه دور الملاحقة وتشخيص مناطق القصور للدولة لهذه الوسائل، تبدو الوظيفة مبهمة وغير صالحة للترجمة الميدانية، هي نفسها (كمؤسسات) حائرة، وهي تريد أن تتعرف على ما يرسم لها سياساتها ليس فقط في النطاق العام، تحت مصطلح التنوير أو التثقيف أو نقل الأخبار،وإنما الزمها لحماية الديمقراطية، وحقوق الإنسان في التعبير والاستعلام.

فالسؤال الذي يطرح نفسه، بماذا تنطق وسائل الأعلام المحلية ؟والى أي معايير تخضع ؟ وما هي أدوارها الحقيقية في مكافحة الفساد؟ وتشكيل العقل العراقي وتغيير بنائه نحو الديمقراطية وحرية التعبير والمحافظة عليها ؟وهناك حقيقة مفادها أن وسائل الأعلام العراقية مازالت تحت شرنقة الممول، وما زالت تحت رحمة القرارات الشخصية و فرعونية الخبرة الطويلة، وأنماط الإعلامية المنسلة من المنظومة الإعلامية المركزية**السابقة.

هدف و هيكلية البحث :-

تسعى هذه الدراسة إلى الوصف الموضوعي التحليلي لقنوات ووسائل الأعلام العراقية وعلاقتها بالسلطة بعد وتقديم رؤية مقترحة للدور الذي يمكن آن تؤديه في الحد من الفساد بكافة أشكاله ومستوياته برؤية واقعية تحليلية لحجم هذه الظاهرة، والسبل الكفيلة لتحجيمها.

ويقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية: الأول واقع الأعلام العراقي والسلطة بعد التغير السياسي

أما المحور الثاني واقع الفساد في العراق والمستويات والأشكال، أما المحور الثالث الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الأعلام العراقية في تحجيم ظاهرة الفساد من خلال تقديم رؤية مقترحة لتفعيل هذا الدور.

أولا: الإعلام العراقي والسلطة بعد التغير السياسي :-

كانت النظريات الإعلامية قد إشارات منذ وقت بعيد إلى أن نشوء وسائل الأعلام جاء كنتيجة حتمية وملحة وبمطلب اجتماعي للتعبير عن الرأي العام، وبمرور الوقت تم تطوير التشريعات والقوانين

---

* **يقول جوناثان ديوب (باحث بريطاني مهتم بشؤون الصحافة) أن الكتابة على الانترنيت خليط أو مزيج من الكتابة للصحافة المطبوعة والصحافة المرئية والمسموعة ويؤكد على أن أسلوب البساطة والإيجاز المفضل لدى العاملين لوسائل الأعلام المرئية والمسموعة يجعل من السهل متابعة ما يكتب على الانترنيت. للمزيد ينظر http//www.transporency.org ، بتاريخ .**

** **أن التغيير الذي حدث في العراق ليس من باب التغيير الطفيف، فالأعلام كان مخلوقا للنظام السياسي(مؤسسات وخطاب)، وبالتالي ترك وراءه تقاليد و أساليب اعتاد عليها الكثيرون، فكانت هناك مدرسة واحدة ترسم الخطاب الإعلامي على ما يزيد عن ثلاث عقود من الزمن، وهي تصب في خانة التأويل والتوظيف والتسويق للسلوك السياسي، وحينما حصل التغير كان تعطش الأفكار و الأقلام إلى التعبير قد أحدث فعلا فوريا حاسما في لغة الخطاب و أدواته، مما أحدث جوا من عدم التنسيق في إفراز المعطى الإعلامي الوطني على رغم مرور) سنوات من التغيير. للمزيد ينظر كاظم عبد علي: الإعلام بين الحرية والمسؤولية صحيفة الصباح ، ملحق ديمقراطي ومجتمع مدني بتاريخ : : : .**

الامتيازات التي حصلت عليها هذه الوسائل وبقدر أوسع من الحرية، وامتدت لتحذو كمراقب للبيئة*الاجتماعية والسياسية وتصاعدت لتقارع وتقوم أعمال الحكومة،وتكشف ما ورا الكواليس ودهاليز العمل السياسي(( ).

ولكل فلسفة سياسية واقتصادية نظرة مختلفة إلى هذه الوسائل تبعا لأطارها ونظرتها تجاه حرية التعبير والتطوير والاستعلام ....الخ .وتراوحت هذه الفلسفات بين الفكر الحر الاشتراكي والتسلطي (الشمولي). ولكن في الحقيقة الأمر كانت السلطات السياسية والاقتصادية قد أخضعت هذه الوسائل بالشكل الذي يخدم أغراضها وتوجهاتها السياسية ، فقد ضربت هذه السلطة وترين أساسيين هما: التمويل وحدود الحرية في التعبير ، وهكذا سار الجميع بحسب متطلبات الصراع للسلطة الحاكمة على صعيد تحذير المجتمع محليا وكسب ود الشعوب الأخرى من خلال تجميل الصور دعائيا. وبشكل عام لا يمكن لنا أن نقر إن هناك حرية رقابية فعلية للأعلام كما أوردته الدساتير والتشريعات ، التي يلوح بها الجميع وعلى الرغم من إن امتلاك وسائل الإعلام اتجه نحو القطاع الخاص إلى انه في ذات الوقت محكوم بالسلطة السياسية والاجتماعية،ولكن هذا لا يعني ان حرية الإعلام وعلاقتها بالأنظمة والحكومات تسير بسياق واحد، وبالتالي نرى هناك تباينا بالوظيفة التي تمارسها وسائل الإعلام حسب البيئة الاجتماعية والسياسية وشكل نظام الحكم السائد(( ).

وفي ظل تعدد الاتجاهات والقنوات وتفرع بنية الصحافة المقروءة والمرئية والمسموعة في العراق،وبعد في ظل ثلاث حكومات متعاقبة ترزح تحت الاحتلال، كان المشهد الإعلامي و منطلقاته يشهد نوعا من عدم التنظيم والوضوح على الرغم من انبثاق شبكة الإعلام العراقي والتغير المستمر لسياسة هذا المؤسسة،، فقد برزت لنا العشرات من القنوات الثقافية والإعلامية التي تمطر المتلقي العراقي بالرسائل المسؤولة وغير المسؤولة ، وأصبحت ساحة الإعلام والتأثير ساحة اقرب إلى التجريب الثقافي أو الوجاهة الاجتماعية والإدارية، على حساب الوعي بخطورة الدور وتراكم التأثير. والذي جعل من عملية الإصدار والتوجة إلى الرأي العام تسير بشكل غير منتظم ومستقر، والواقع الذي سارت علية تلك قد أحرزت جملة من

المأخذ والمؤشرات على وسائل الإعلام العراقية سواء الصحافة المطبوعة أو المرئية أو المسموعة نخلصها بالاتي( ):

أصدرت العشرات المطبوعات المجهولة التمويل أو ألعائديه .

. الافتقار إلى تقاليد تنظيم الحدود الدنيا للمسؤولية التي تلف تلك الوسائل .

عدم إقرار قوانين*تحدد حرية التعبير والإعلام ، واقتصرت على ذكره بشكل يقترب إلى التعميم ، وبالتالي فان وسائل الإعلام تضع نفسها في حيرة من الممنوع مرحليا والمسموح دستوريا .

---

* يذكر أن الصحفي احمد عبد الحسين (وهو صحفي عراقي يعمل بجريدة الصباح الحكومية مسؤول قسم الثقافة وسكرتير تحرير) .قد أعفى من منصبه ومنح إجازة مفتوحة بسبب كتابته لمقال حول سرقة بنك الرافدين فرع الزوية مشير بأصابع الاتهام إلى جهة حكومية متنفذة وراء الحادث ، للمزيد ينظر جريدة الزمان البغدادية، متابعة خبرية حول تداعيات إقالة الصحفي احمد عبد الحسين ، بتاريخ (.

[1] – محمد علي العويني: العلاقات الدولية المعاصرة(النظرية والتطبيق) والاستخدامات الإعلامية، القاهرة، مكتبة الانجلوا المصرية، ( ) .

[2] – معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) موقع جورنال عراقي، للبحوث والدراسات : www.transparency.org/press.2007.

[3] – انظر إلقاء مع رؤساء المؤسسات الإعلامية العراقية ورئيس – الوزراء العراقي نوري المالكي والمنشور في جريدة الصباح البغدادية http://www.aysabaah.com/paper.php?souree=akbarfom=inerpagefsid=44343 بتاريخ ديسمبر .وكذلك ينظر المرصد الإعلامي العراقي www.csis.org ، وكذلك آلية التحول الإعلامي، صحيفة الصباح البغدادية، العدد( ) تموز .وكذلك التقرير الاستراتيجي العرقي لعام ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق،بابل .

عدم إيجاد آلية رسمية أو مجتمعة منظمة لعمل مشروع تطوير حقيقي للصحيفيين وإعادة تأهيلهم ، فقد سار بعض بأفق ثقافي أو سياسي وليس بأفق إعلامي .

تباين الدعم الحكومي للقنوات الإعلامي ، فصحف المحافظات وقنوات إعلامها تعاني من فقدان الاهتمام وقلة الرعاية ، بينما القنوات المركزية تشهد دعما كبيرا ، مما خلق لنا نجوما من الصحف ليس بطرق تحريرها أو تأثيرها، بقدر ما يحملها طرق التمويل وبالتالي الإتاحة إلى القارئ ، بالشكل المجاني و ألانتشاري .

عدم اشتراك القطاع الأكاديمي في إعادة تشريع أو تنظيم الخريطة الإعلامية التلقائية والاكتفاء بالأداء على حساب التأثير ، ناهيك عن ضعف الدراسات المتعلقة بتأثير تلك القنوات ، وكان اغلبها يصب في جانب استكمالي وليس تأثيري .

قله الدراسات والمعاهد التي تؤهل الإعلاميين بالطرق الحديثة والمتكبرة في علم التأثير والاتصال ، وهنالك تركيز على الأخبار** على حساب صناعة الرأي الصحفي الموضوعي والذي نحن بأمس الحاجة له ، في ظل تعاظم دور الفضائيات وتناحرها .

في حين يسجل على المؤسسات الإعلامية العراقية التالي :

- تشكل المؤسسات الإعلامية العراقية بشكل عام (اغلبها سياسية)وخاصة الفضائيات العراقية، وهي تندرج تحت مصطلح العلاقات العامة للممول أو الجهة التي تدعمها (أحزاب ،شخصيات ،كتل حكومية ،....الخ).
- افتقار التخصص في الجانب التنموي فلا توجد مؤسسة أو قناة عراقية تمثل أو تعمل لشريحة(كالأطفال، المرآة، الزراعة،....الخ)وبالتالي أفقدت حس التنوع في جغرافية الاهتمام الجماهيري.
- التركيز على المتغير السياسي والأمني، دون المتغيرات الأخرى ،والتي تعد بالنسبة للمتلقي العراقي أجزاء أساسية في تفاعله اليومي.
- عدم وجود صناعة برامجية فلأغلب الأعم يعتمد على الوافد من الأفلام والبرامج والتقارير.
- عدم التنبه إلى رجع الصدى، أو أراء الجمهور بطرق ميدانية (دراسة الأفضليات) وعادت التلقي وأسبابه،بشكل دوري كما هو معروف في المؤسسات الإعلامية ودراسات الجمهور .

---

* أحالت الحكومة قانون حماية الصحفيين إلى مجلس النواب لتشريع القانون في الفصل التشريعي الثاني بتاريخ) تموز .... لتنظيم العمل الصحفي في العراق واعتبره مراقبين بأنه خطوة متأخرة نسبيا بعد سنوات من التغيير ...للمزيد ينظر جريدة المشرق، الصحفيين والأدباء و قانون حماية الصحفيين بين حرية التعبير والتقيد ، بتاريخ .....

** أن طبيعة المادة المقروءة تودي دور أساسية في ذلك المنحى فالصحف اليوم نراها قد غيرت وجهتها من صحافة خبر وسبق صحفي إلى صحافه رأي وصحافة شمول ، لكي تصارع معلومات الانترنيت والفضائيات ، فهن بذلك قد خلقت لها حاجة تفسيرية يمكن تسميتها بحاجة ما بعد (الخبر أو الحدث)بحسب سخونته وأهميته للمتلقي ، وهي قادرة على مجاراة ذلك الصراع بحكم قدرتها الترميزية (ألسطريه)وبنائها المتعددة في إن تكون صندوقا أوحد لاستيعاب التفسير اليومي للموضوعات التي تحتاج وصفا لا يمكن للتلفاز إلا أن ينقل حقيقة المجردة الإنساني وخيالة وانطباعاته، وقدرتها على تغذية ذاكرة المتلقي بالمزيد من الثبات والأدوات الانتقالية الذي يفتقر له التلفاز (كونه أدراك لحظة)أو صورة يصعب على الذاكرة اختزان تواترها مع الكلام والمغزى، وهذا يعمل صور(مغايرة لجدوى ذلك التعرض ، فالتعلم عبر التلفاز اقل نجاحا منه الاستطلاع ومن ثم الأخبار ...وهكذا ، وهذا الأمر أيضا يتعلق بمستوى تعلم المتلقي وتخصصية... فكلما ارتفع تعلم الفرد كلما اتجه إلى القنوات المقروءة كتب مجلات صحف وكذلك يندرج تحت الهدف من التلقي ألاتصالي ، تعليمي جزي، استصلاعي ....الخ . ونعتقد ان الجميع غدا حلقة متشابكة يعطي ويغذي من والى الاخر ، وان كل قناة اتصالية لها ميزاتها وعناصرها ، ضعفها وقوتها ، بحسب (محتوى الرسالة) الموجهة الجمهور وفن التميز، معلومات متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) معلومات مستحصلة بتاريخ ... ،ينظرالمصدر الاعلامي العراقي الموقع www.csis.org موقع سبق ذكره.

- في أحيان كثيرة تتنافر بعض الفضائيات في الروية وفي انتقاء الأحداث ودرجات التركيز، إلى الحد الذي يربك الشارع العراقي من خلال تقديم صورة متناقضة تشوبها مسحة سياسية عراقية أو طائفية، وبالتالي تشيع من التغيرات والتطورات التي يطلقها أو تتأصل لدى الجمهور .
- تفردت مؤسسات إعلامية عراقية في تنشيط الوحدة العراقية في خطابها وتتسم بالموضوعية والحيادية والمهنية ، وهذا الأمر ليس على وتيرة واحدة إنما يأخذ بشكل انفعالي أو موسمي أو انتقالي ، بعبارة أخرى ليس هناك سياسة ثابتة أو أجندة واحدة اتجاه القضايا المصيرية .
- تعاملت الحكومة مع بعض الفضائيات العراقية بالتفضيل وعدم المساواة من حيث إشاعة الأخبار ونقلها والتناغم والشفافية في الاهتمام والاحتضان ، كما فعلت مع العراقية* باعتبارها المقربة للحكومة ي حين تناست الحكومة أن مؤسسات شبكة الأعلام العراقي تابعة للدولة العراقية وليس حكرا لحكومة ما، وهي تمول من مال الدولة العام، وعمدت الحكومات المتعاقبة على تفويض العمل الإعلامي وملاحقة بعض الصحفيين .

وعلى الرغم من المحاباة و المجافاة التي شكلت علاقة الحكومة بوسائل الأعلام في ظل الأنظمة الديمقراطية ومنها الغربية على سبيل المثال، و الأنظمة المعتنقة الديمقراطية حديثا لبلد مثل العراق.

إلا أن النتيجة أو المحصلة النهائية تميل إلى كفة احتواء الحكومة للصحافة (وسائل الأعلام) بكل أشكالها، وقد تصاعدت هذه العلاقة مع الاندماج الذي حصل على كافة المستويات أواخر القرن الماضي في ظل مفهوم العولمة ، والتي أخضعت شبكات الاتصال لإدارة السوق ومصالحها (( ).

ومن هنا كانت المراهنة على تطوير علاقتها مع السلطات الحاكمة وبعض مراكز القوى السياسية التي تحتل مواقع متميزة في المجتمعات ، وبذلك يصبح الإعلام* مضطرا للتنازل عن ممارسة دوره السابق ، وبعض حقوقه كجهاز مراقبة على الدولة والمجتمع و اداءهما وفضح الخروقات، التي تنتهك حرمة الحريات العامة والشخصية وحقوق الإنسان والفساد الإداري الحكومي .

وغدت بعض الأقطاب ثالوثا أساسيا و عمودا فقريا للسياسيتين الداخلية والخارجية في معظم أرجاء العالم وهي الحكومة (ومنها العسكرية) والاقتصاد والإعلام .

---

* تنفرد العراقية في أحيان كثيرة بنقل الأخبار وأنشطة مجلس الوزراء ومجلس النواب ، وبدورها يمكنها التحكم عن طريق السبق الصحفي والاتفاق مع بعض القنوات، للمزيد ينظر موقع جرنال عراق www.csisorg.com ،موقع سبق ذكره بتاريخ وفيما يتعلق بالتقويض العمل الإعلامي فقد أثارت قضية الصحفي في جريدة الصباح احمد عبد الحسين الكثير من التساؤلات وسياسة الحكومة في التعامل مع حرية التعبير والأعلام الحر، ويذكر أن محكمة بداء الكرخ قد أصدر حكم قضائي بتغريم قناة الشرقية مبلغ وقدره . مائة مليون دينار لصالح المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا بسبب اتهام الأخير بالقذف والتشهير، ينظر موقع شبكة الإعلام العراقية www.imn.ig بتاريخ ، و يذكر ايضا أن قناة البغدادية قد حجبت الدعوات لها لتغطية الأخبار والأحداث لدوائر الدولة العراقية بعد اتهامات لهذه القناة من قبل مستشار الإعلامي لرئيس الوزراء لهذه القناة بالمغالاة وعدم الدقة في تغطيتها لموجة أحداث الأربعاء الدامي الذي أشهدته العاصمة بغداد من تفجيرات وزارة الخارجية ووزارة المالية ، ، للمزيد ينظر موقع قناة البغدادية www.albaghdadia.com بتاريخ .

4 – التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره،ص .

* يجب أن يفهم رجل السلطة في العراق ما هو دور الصحفي وما هو دور الأعلام العراقي الحر، بعد التغير الذي شهده العراق بعد وعليهم أن يتقبلوا الديمقراطية بحلاوتها ومرارتها، وليس ما يعمل بعض السلطويين بشراء الأعلام أو شراء ذمم الصحفيين في ظل ظاهرة الفساد المالي والإداري ، وعلى المؤسسة الإعلامية أن تراقب نفسها أولا وان يكون هناك منظومة أخلاقية ترسم عملها المهني . للمزيد ينظر جريدة المدى بتاريخ . مقال لرئيس التحرير عبد الزهرة زكي ، وكذلك موقع قناة حر عراق لبرنامج سبع www.alhurra.com بتاريخ .

ويمدنا التاريخ بالكثير من الشواهد التي جعلت الصحافة تعانق رغبات الرأي العام وحاجات المجتمع ، بالكشف وتسليط الضوء على نواحي الزلل في السياسة أو الاقتصاد أو الصراعات العسكرية ، والأمراض الاجتماعية الأخرى( ) .

ويميل البعض إلى أن يجعلها في ظل التشريعات المتعلقة بالحريات المدنية وحرية التعبير والرأي أن تكون سلطة اجتماعية (أولى) لأنها فيما لو استخدمت فضاءاتها التشريعية تستطيع أن تسقط الحكومة أو بعض أجهزتها التنفيذية أو بعض شخصياتها**.

فليس الأعلام تقنية محض ،وليس الدواء الساحر الذي يشفي لما نتمنى أو ينفذ ما نريد ، فحقيقة الأمر أن الأعلام ويشكل عام هو جزء لا يتجزاء من منظومة مؤسسات الدولة وهو أيضا يعيش البيئة الاجتماعية والإدارية الذي نحن بصدد مخاطره وعدم انضباط السلوك الميداني والمؤسسي لتلك المؤسسات ينعكس بشكل طردي على عمل المنظومة الإعلامية ().

وعليه فان منظومة الأعلام العراقي أولا أن يتخلص من شرنقة الصعوبات التي تلفه ، مع الحاجة الماسة له في وقت نحتاج فيه كل ورقة مطبوع، ودقيقة بث مرئية ...الخ ، لكي نشبع قيم التغيير الديمقراطي في بلد محروم تعبيريا من طول عقود من الزمان*وعليه فان الوضع الحالي للأعلام العراقي يعاني من المعوقات آلاتية(*) :

- غياب التشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي وبالأخص يتعلق بقانون حماية الصحفيين**وحرية الانتقاد البناء، وطرق الحصول على المعلومات من دوائر الدولة.
- مشروعية الغور في المشكلات السياسية والاجتماعية، مقترنة بمهارة وتأهيل الصحفيين في عملية رصد الموضوعات وجميعها وصياغتها برسالة اتصالية يمكن أن تثير الرأي العام وبالتالي الحكومة .
- أجهزة الإعلام المحلية بحاجة إلى أجندة تنظيم مشروعيتها أولا،وثانيا تنظيم تمويله بقانون أو تشريع سنوي ، لان التمويل يؤدي دورا أساسا في سياسة القناة الإعلامية، وبالتالي أحقية المؤسسة الإعلامية في طبيعة الملاحقة الصحفية للظواهر والمشكلات .

---

5 – توفيق إبراهيم :العولمة وأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة الفكر، العدد(() المجلد)) .. .. وما بعدها .

** يذكر أن صحيفة الواشنطن بوست ، قد نشرت مقال حول علاقة نجل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان بقضايا تتعلق بالفساد الإداري متهمة بقضايا تتعلق بعقود وصفقات تجارية مستغل منصب والده وقد ساهمت هذه القضية بالتعجيل بنهاية ولاية الأمين العام للأمم المتحدة . ينظر صحيفة الحياة اللندنية، العدد . .

6 – توفيق إبراه. : العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية ،مصدر سبق ذكره ،ص : .

* نتيجة الانفجار ألمعلوماتي في العراق لتعدد الصحف والفضائيات والإذاعات خلق بيئة جديدة لتبادل واستخدام للرسائل الاتصالية ، وانعكس بدوره على مستوى المفاهيم والمصطلحات والمضامين فعلى مستوى: لمفاهيم إخضاع بعضهما إلى طاولة البحث والتساؤل والتأمل ، كمفهوم الأمة ،السياسة ،الثقافة ،الهوية الثقافية ، بعد أن كانت أمور ثابتة ومسلم بها . إما مستوى المضامين إطلاق إضافات جديدة على مستوى التعبير الثقافي بغض النظر عن أهدافه الحضارية والسياسية والدعائية من خلال الآداب ،المسرح ،السينما ،الفنون التشكيلية، الوصف الخبري والطروحات التاريخية والفلسفية : للمزيد ينظر عبد الحفيظ الهرفام،ط ، الثورة الاتصالية والواقع الثقافي الجديد،مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية : الموقع : www.emasc.com .

7 – للمزيد ينظر المرصد الإعلامي العراقي www.csis.org . موقع سبق ذكره ؛ وكذلك موقع جريدة قناة حر عراق www.alhurra.com لبرنامج ساعة حرة ، بتاريخ ، معلومات متاحة على شبكة الانترنيت

** اقترح قانون حماية الصحفيين من قبل نقابة الصحفيين العراقيين وقدم إلى مجلس الوزراء العراقي لمناقشته ووافق المجلس على هذا القانون وأحاله بدوره إلى مجلس النواب العراقي بتاريخ ** تموز لتشريعه في فصله الثاني لعام ، وينص هذا القانون على : حرية التعبير وتداول المعلومات والحصول عليها ، وعدم ملاحقة الصحفي في حالة نشرة لحقيقة واقعة، ونص القانون كذلك على منح دفعة مالية في حاله مقتل الصحفي والبالغة ((ثلاثة ملايين دينار عراقي) وراتب شهري ملزمة المؤسسة الإعلامية لدفعه لذوي الصحفي شهريا(والبالغ(ألف دينار عراقي) وكذلك منحه تعويضية للصحفي في حاله تسريحة من المؤسسة الإعلامية ، ويذكر أن هذا القانون يصدام ببعض المعارضين له منتقدين بعض بنوده ، منها:انه يلزم الصحفي بالكشف عن مصدر قصته الإخبارية وهذا يكبل عمل الصحافة والصحفيين، علما ان الدستور العراقي كفل حرية التعبير ضمن الفقرة .للمزيد ينظر صحيفة الصباح الحكومية بتاريخ . وموقع الصحيفة http://www.alsabaah.compper .

- تشريع قانون عمل الأعلام العراقي يحجم العمل العشوائي لبعض المؤسسات والقضاء على ظاهرة السب ، والقذف ، والمحاباة ،الرشوة....الخ.
- الثقافة الإعلامية العراقية ، أي الإيمان بجدوى الكشف أو العرض الإعلامي وهذا الأمر يتعلق بالاتي :

- شخصية القناة الاتصالية ، إقليميا ووطنيا ، المصداقية ، معدلات التوزيع ارتباطها بالحكومة، كادر التحرير ، كاتب التحقيق .
- طبيعة مستهلكي القناة الإعلامية .
- الحق والموضوعية لما تنشره أو تذيعه القناة الاتصالية ، وهل ضمن الإطار الأخلاقي والقانوني .
- القنوات المحلية وقياس مديات التعرض لها، إذ لا يوجد لدينا أجوبة عملية عن كيف يستهلك الجمهور المضمون الإعلامي .
- نية كاتب التحقيق، ومع من سيقع التصادم ، ومن يحميه في ذلك .
- علاقة القناة بالمسؤولين في دوائر الدولة .... ايجابية – سلبية .
- لا توجد لدينا معطيات وحقائق علمية عن كيفيات وافضليات التعرض إلى قنوات المحلية ، ومديات التكثيف الزمني ، على مستوى المضامين .

ثانيا : واقع الفساد في العراق:

فيما يلي استعراض الجانب النظري لمفهوم الفساد وأنواعه وأشكاله:

الفساد في اللغة العربية هو العطب والتلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيض الصلاح ، وقد وردت مادة فسد في القران الكريم في خمسين أية تضمنت شتى أنواع الفساد مبينه خطورته ونتائجه السيئة وحذرت المفسدين كما قوله تعالى ((وإصلاح ولا تتبع سبيل المفسدين))[8].

.- مفهوم الفساد:

أما الفساد في اللغة الإنكليزية فان لفظ فساد "corruption" يأتي في الفعل اللاتيني (rumpere) أي يكسر ، وهو ما يعني أن شيئ(قد كسر ،وهذا الشيء قد يكون مدونه سلوك أخلاقية أو اجتماعية وليتم كسر هذه القاعدة فأنها يجب أن يكون دقيقة وشفافة [9]، هذا فيما يتعلق بالغة .

أما في ناحية المفهوم فيعرف الفساد على انه (استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع، وأقارب شخصيته يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة)، وبعبارة أخرى ، هو سلوك غير رسمي تفرضه ضروف معينة تتعرض له المجتمعات من حين لأخر[10] ونرى أن هذا التعريف يؤكد على الجانب الإداري من الفساد .

في حين أعطى البنك الدولي تعريفه الخاص بالفساد بأنه(إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو أجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين ، وتحقيق أرباح خارج أطار القوانين المرئية ،كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق

---

[8] – القرآن الكريم سورة ال عمران .

[9] – فيتوتاتزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق ،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي ،واشنطن، العدد–، المجلد ، كانون الأول ، .

[10] – فيتوتاتزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق، المصدر السابق ،ص .

استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة)[ ]، ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيسيتين هما [ ]:

- آلية دفع الرشوة (العمولة) المباشرة إلى موظفين و المسئولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الإعمال والشركات الأجنبية أو هو ما يسمى في المنطقة العربية بـ (البرطيل) .
- وضع اليد على المال العام*والحصول على مواقع متفرقة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع العام والخاص .

في حين عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام الفساد بكل صوره حالاته إذا عرفته (الرشوة بكل وجوهها في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ ، وإساءة استغلال الوظيفة، و الإثراء غير المشروع ، وغسل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد)[ ][ ].

وبشكل عام فالفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في جميع دول العالم (وان اختلفت درجة عمقها من دولة لأخرى) وتتلخص في قيام البيروقراطيين او السياسيين في استغلال مراكزهم من اجل المصلحة الخاصة، والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية (كمشروعات البنية التحتية)وفي هذه الحالة يقع عباة – أي الفساد –على أفراد المجتمع جميعا كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين الذين هم في المراكز الإدارية الدنيا ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنين الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف أضافية لإنجاز معاملاتهم الخاصة [ ][ ].

.- أسباب ظاهرة الفساد :

أن أسباب الفساد كثيرة ومتنوعة وليس بالا مكا حصرها لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمعات وأنظمتها السياسية والإدارية وثقافاتها وتنوع هذه الظاهرة واختلافها من مجتمع لأخر حسب ظروف هذه المجتمعات، فما يصح في مجتمع قد لا يصح في مجتمع أخر بطبيعة الحال، لكن الشيء المتفق عليه في كل هذا هو ضعف النظام الإداري، وانعدام أو ضعف الرقابة الإدارة العامة في أي بلد يتهيأ فيه مناخ جيد لنمو وتجذر الفساد ، ويمكن أن نورد في هذا الصدد مجموعة من الأسباب نمو ظاهرة الفساد أهمها[ ]:

---

[11] – سيسل راجانا،الدلالات الرئيسية للتنظيم الإداري القائم،في الحكومة، الأمم المتحدة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية(DTDC)ومركز التنمية الاجتماعية، والشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة للمدة) –) كانون الأول في لاهاي.هولندا، ترجمة احمد نادر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان ،)) .

[12] –البنك الدولي،إدارة حكم أفضل من اجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التخمينية والمسألة)تقرير عام ،دارالساقة،بيروت ، .

*** يختلف الفساد من بلد إلى أخر وعلى مستوى العراق يعتبر الفساد أنموذج غريب حيث أن الفساد يتستر خلف القانون الذي كفله الدستور، وتعتبر فضيحة وزير التجارة المستقيل عبد الفلاح السوداني في حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أحدى قضايا الرأي التي شغلت الشارع العراقي والتي لم يحسم القضاء لحد ألان ،مع وجود الأدلة القطعية لتورط اخو وزير التجارة بصفقات لمفردات البطاقة التموينية قوت الشعب العراقي ،ويؤكد النائب صباح ألساعدي رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي أن وزير التجارة والنفط والكهرباء وزراء فاسدين ولدينا أدلة قطعية بادانه هؤلاء المسؤولين،ولكن أصبح المسؤول اليوم في العراق يأكل ويشرب ويتنفس،فسادا ويعمل تحت الشمس وتوجد معلومات للادانى ولكن لا يوجد من يحاسب ،للمزيد ينظر جريد المشرق بتاريخ ؛ وكذلك موقع ابو ضبي الفضائية برنامج مدار www.mdaar.org.com بتاريخ .**

[13] – البنك الدولي ، إدارة حكم أفضل من اجل التنمية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره،ص .

[14] – محمود عبد الفضيل،مفهوم الفساد ومعايرة،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، العدد –.

[15] –حسن عبد الكريم،مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد ، تشرين الثاني، .

- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية، التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج،والقروض والاستثمارات الأجنبية وغيرها أو تعتمد على الطلب الخارجي لسعة أساسية (مثل النفط) أو تعتمد على السياحة ، أو التجارة (الترانزيت) وتحويلات العاملين في الخارج ، وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية بالتوزيع أساسا وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى، مما يجعل هذا الظروف مؤتية لتكون بيئة مشجعة للفساد .
- سيادة نمط الدولة الأمنية (الامنوقراط) التي تتبع سياسته الاحتواء القمعي فتضبط حركة المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب والية ضبط النشاط والسيطرة عليه،وهذا من شانه أن يضعف الرقابة الخارجية من قبل المجتمع عبر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، فتصبح الإدارة الحكومية بلا رقابة من قبل المجتمع فيشجع ذلك على ظهور الفساد.
- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، آذ أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين ، يتأسسان على المواطنة من الحقوق والواجبات ، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس الواجبات والتضامنات القبلية والطائفية والجهودية والفئوية وغيرها ، مما يشجع ذلك ظهور المحسوبية*والمحاباة وانتشار الرشوة لتقلد المناصب الحكومية .

وهناك من يحدد أسبابا أخرى للفساد ، فيذكر حقيقة مفادها أن الفساد يتشكل بسبب مجموعة من العوامل بتضافرها تظهر هذه الأزمة وتنتشر في المجتمع ، ويورد في هذا المضمار مجموعة من الأسباب أهمها ( ):

- انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي ، وغياب أو ضعف المساءلة العامة والمسؤولية الإدارية .
- العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية، إذا إن العلاقات الاجتماعية والقرابة تهيا الظروف لنشوء المحاباة والمحسوبية في الإدارة الحكومية إضافة إلى الشعور بالاضطها والحرمان من قبل بعض الجماعات والتي تدفعها محاولة تحقيق مكاسب لهذه الجماعات في الإدارة الحكومية ، لذلك نراها تبداء باستخدام من يماثلونها أو ينتمون لمثل انتماءاتها الاجتماعية أو السياسية أو الدينية وغيرها .
- طغيان واستبداد الحكم ، أذان الاستبداد في حد ذاته نوعا من الفساد يولد فسادا أخر مثله، لإيضاح ذلك يمكن القول انه لكي يتغلب الفرد على استبداد وطغيان النخبة الحاكمة، فانه سوف يستخدم وسائل فاسدة من النوع نفسه وطالما أن النخبة السياسية الحاكمة ليست على استعداد لمعاقبة الفاسدين منها فان فسادهم سوف يستشري بقوة، مع أن هؤلاء الطغاة والمستجدين يمكن أن يقفوا في وجه الفساد ويتصدوا له إذا ما حدد مصالحهم الشخصية وفي ظروف معينة .

---

* يذكر أن حادثة سرق بنك الرافدين فرع الزوية والتي تم التخطيط لها من قبل ضباط في فوج الحماية الرئاسي والمدعوا جعفر لازم التميمي التابع لنائب رئيس الجمهورية ، أدت إلى سرقة مليارات ونصف المليار دينار عراقي واستشهاد حراس حماية البنك،والعثور على المبلغ فيما بعد في مقر جريدة العدالة التابعة لنائب رئيس الجمهورية أثارت حيز كبير من التسأولات في الشارع العراقي والرأي العام العربي والإقليمي ، وأصبح المسؤولين الأمنيين بدل الاجابة على هذه التساولات اصبحو مروجي إشاعات لعدم أعطاء الجواب القطعي وصولا الحال تكميم مؤسسات وأقلام صحفية ومؤسسات المجتمع المدني وخير مثال على ذلك إعفاء الصحفي احمد عبد الحسين الصحفي في جريدة الصباح الحكومية من منصبه رئيس قسم الثقافة ومنحه إجازة مفتوحة بعد نشره مقال في جريدة مشير إلى أصابع الاتهام إلى جهة سياسية متنفذة وراء الحادث ، للمزيد ينظر جريدة المشرق البغدادية بتاريخ ، وكذلك موقع قناة البغدادية www.albaghdadia.com بتاريخ . .

16 – سيسل راجانا،الدلالات الرئيسية للتنظيم الإداري القائم، في الفساد الحكومي ، الأمم المتحدة، تعزيز الندوة الإقليمية للمنظمة العربية، مصدر سبق ذكره ، ص وكذلك محمود عبد الفضل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مصدر ذكره ،ص .

- **مستوى الفساد :**

ويتفرع الفساد بين مستويين ( ):

: الفساد الصغير: وهو الفساد الذي يقوم به صغار الموظفين الحكوميين عن طريق تلقي رشوة(برطيل) أو عمولة أو المحاباة والمحسوبية ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي .

الفساد الكبير: وهذا النوع مرتبط بالصفقات الكبيرة في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية، ويرتبط بشكل مباشر بالفساد السياسي والمالي، حيث تتحول الوظائف البيروقراطية العليا أداة للإثراء الشخصي غير المشروع.

.- أشكال الفساد :-

لا يوجد شكل واحد للفساد ،فبسبب كبر الظاهرة وتوسعها ظهر لها أشكال متعددة في المجتمع وخاصة العراق ،ألا انه يجب ذكر حقيقة مفادها ، وهي أن هذه الأشكال مترابطة وذات علاقة وطيدة وتؤدي أحداها إلى الأخر ، بمعنى أن الأشكال هذه تسبب بعضها بعضا بسبب العلاقات الترابطية فيما بينها وهي على النحو الأتي ( ) :

الفساد السياسي : ويشمل فساد الزعماء ، فساد التشريع* والتنفيذ والقضاء فساد النظم الانتخابية والتلاعب بنتائج الانتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا تمويلها .

الفساد المالي (الاقتصادي) : يتمثل بسرقة أموال كبيرة من خزانة الدولة وفساد صفقات الأسلحة **وانتشار الجريمة المنظمة(المخدرات وغسيل الأموال)،التهرب الضريبي والجمركي* والتلاعب بالصفقات الدولية وصفقات القروض وصفقات المساعدات الإنسانية خارج أهدافها .

الفساد الإداري : ويتضمن الرشوة ، المحاباة ، المحسوبية ، الاحتيال والاختلاس .

. الفساد الاجتماعي : ويتضمن الفضائح الأخلاقية وبروز شبكات الرقيق و ما فيات استغلال الأطفال لأغراض غير أخلاقية .

---

[17] – محمود عبد الفضل،مفهوم الفساد ومعايرة، مصدر سبق ذكره،ص ؛ وكذلك ، كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادي، نظرة نقدية، في احتلال العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، .

[18] –سالم توفيق داود،مستقبل التنمية العراقية، المستقبل العربي ،العدد( )،السنة السابعة والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،تموز، ؛ كذلك التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ،مركز حمورابي،العراق بابل ،مصدر سبق ذكره، ص وما بعدها.

*** يمر البرلمان العراقي بمرحلة خطيرة وسجل هذا المؤشر في الفصل التشريعي الأول لعام وهو عدم تشريع القوانين المهمة ذات العلاقة المباشرة بالمواطن والمجتمع العراقي ، مثل قانون الميزانية العامة لعام ،عدم الموافقة على طرح سندات الاستثمار لإعادة بناء البنية التحتية بطريقة الاستثمار، قانون النفط والغاز ، قانون الانتخابات والأحزاب، وذلك بسبب خضوع الكتل السياسية في البرلمان العراقي إلى ابتزاز وعقد الصفقات مساومة بين هذا الكتل تمرير هذا القانون او ذالك على حساب مصلحة الشعب العراقي للمزيد ينظر جريدة المشرق بتاريخ ، ولذلك موقع قناة حر عراق برنامج ساعة حرة مدخلة للنائب وائل عبد اللطيف www.alhurra.com بتاريخ .**

**** فقد كشف صحيفة الاندبنديت البريطانية عن فضيحة مالية وصفتها بانها كبرى السرقات في التاريخ ، تتعلق باختلاس اكثر من مليار دولار أمريكي من وزارة الدفاع العراقية ، وان الوزارة تعرضت لعملية (نصب) بأكثر من مليار دولار ، مما اعاق قدرتها على فرض القانون والأمن في العراق ، ونقلت عن وزير عراقي أخر " لقد اختفت مبالغ كبيرة جدا وبالمقابل لم نحصل الاعلى خردة معدنية"معلومات مستحصلة من شبكة الانترنيت للمزيد ينظر الموقع WWW.TRANSPARENCY.ORG/PRESS/2008.PDF .**

وتعد هذه الأشكال الأبرز في الفساد وتؤدي أحداها إلى الأخرى ويمكن بوجود هذه الأشكال مجتمعة أن نطلق على المجتمع التي تدور فيه بأنه مجتمع فاسد .

.- واقع الفساد في العراق :

يشير تقرير الشفافية العالمية لسنة إلى أن العراق احتل المرتبة من اصل دولة ولم يتفوق إلا على ميناما والصومال وبدرجة . ، في حين احتل المرتبة من اصل عام والمرتبة من اصل عام ، وهذه المؤشرات تشير إلى عمق الفساد في الدولة العراقية ( ) .

وتخذ الفساد في العراق إشكالا متعددة ومستويات مختلفة ، فعلى صعيد أشكاله، فقد اتخذ إشكالا ماليا إداريا وحتى سياسيا، أما مستوياته فقد وصلت إلى أعلى المستويات في إدارة الائتلاف المؤقتة متمثلة برئيسها السفير سيء الصيت (بول بر يمـ) الذي يعد مسؤولا بصورة مباشرة عن اختفاء ما يقدر بـ (.) مليارات دولار والتي كانت مودعة في احد البنوك في فرنسا من اصل ( ) مليار) بحسب ما يذكر مدير مكتب المفتش العام (ستبورات براون) وقد أفيد حينها بأنها أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة اعمار خلال المدة بين تشرين الأول إلى حزيران ، وان اصل هذا المبلغ يعود إلى عوائد برنامج الأمم المتحدة السابق (النفط مقابل الغذاء والدواء) أي أنها أموال عراقية خالصة ، ولا تشمل أموال المساعدات سواء الأمريكية منها أو تلك التي قدمتها الدول المانحة ( ).

من خلال معرفة التقارير المؤسسات والمعاهد التي انتدبت للتحقيق حول الأوضاع المالية والمحاسبية للعراق تحت سلطة الاحتلال ، يمكن أن تظهر فئة المغامرين وشركات الحماية التي تحاول أن تحقق صفقات سريعة ولا تمارس الشركات الكبرى (التي تعد جزءا من النظام الرأسمالي وتعمل مع قوات الاحتلال ويكون صورة نشاطها إما تجاريا أو اقتصاديا)، ومن دون أي دور صحيح في العملية الاقتصادية العراقية ، وبعبارة أخرى لا تعمل هذه الشركات في أطار المخاطرة التي تفرضها البيئة الاقتصادية ، بل تعمل بهامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه التكلفة ، وفي حقيقة الأمر أن هذا العمل يتم بمساعدة قوات الاحتلال وبتواطئها هذا ، إذا ما أضفنا أن هذا الهامش الكبير من الربح يعد جزءا من الجهود العسكرية الأمريكية ومن تلك الشركات بلاك ووتر( )، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ظهر الفساد جليا بإساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة محتويات النقدية للبنوك والمصارف ، ونهب محتويات الخزينة الغذائي والإنشائي والدوائي وتدمير المباني الحكومية كافة (باستثناء وزارة النفط والمنشات النفطية الأخرى) وقد عمدت قوات الاحتلال على إتاحة الفرصة للسارقين للعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة في الأيام الأولى للاحتلال مستهدفة بذلك أضعاف الدولة وبنيتها الأساسية ( ).

---

[19] – ينظر التصريح الكامل لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر ايغي) شبكة معلومات الدولية الانترنيت ، WWW.TRANSPARENCY.ORG/PRESS/2008.PDF؛وكذلك راجع منشورات وزارة الخارجية الامريكية، http://usinfo.state.gov/products/pubs/duty/rag بتاريخ . ..

[20] – كوثر عباس الربيعي ، أحوال العراق وسوء الإدارة الأمريكية ، أوراق دولية ، مركز الدراسة الدولية ، جامعة بغداد ، العدد .. . ..

[21] – كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادية : نظرة نقدية ، في احتلال العراق ، وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .. .

[22] –كامل عباس مهدي،سياسات الاحتلال ،المصدر السابق، ص ؛ وكذلك مهدي الحافظ التنمية في ظل الصراع الدائر في العراق http://www.nigash.org بتاريخ .

وليس هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية ضد السارقين والعابثين والناهبين في بنود اتفاقية جنيف عالم ، وإنما ورد في هذه الاتفاقية أن قوات الاحتلال تعمل على حماية البني الارتكازية المادية والمؤسسات النقدية للدولة التي تم احتلالها ، أو في حقيقة الأمر لم يحصل أي من هذا إذ أن الشعب شاهد برقية على موقف قوات الاحتلال في عدم حماية البنى الارتكازية للعراق المحتل، وقد وسعت تلك الأحداث من دائرة الفساد من أجلى و أقسى معانيها ودلالاتها في العراق ( ).

أما على المستوى السياسي فكان له مضمار أخر من الآثار ، وحقيقة الأمر أن هذا المستوى موسوعة من الفساد لبلد مثل العراق ، فالمعروف إن الإدارة الأمريكية بعد ما أعلنت انتهاء العمليات العسكرية في آيار وبالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم ، الذي ينص على (أن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتشكيل إدارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا)( ) ،وقد جسدت تلك الأحداث أبشع وأقسى دائرة للفساد في كل معانيها ودلالاتها وأضفت شوط آخر من الأشواط الكئيبة على الشعب العراقي .

وتبعا لذلك فقد شكل (مجلس الحكم الانتقالي)في حزيران المتكون من عضوا، وهذا المجلس قانونيا لم يكن يقوم على مبداء تكافؤ الغرض ، وإنما على مبدأ توزيع الغرض ، كما يقوم على مبداء الو لاءا السياسية .

فالمجتمع العراقي الذي خرج حديثا من توجيهات النظام الشمولي للحزب الواحد واجه نمطا آخر في الولاءا . السياسية أبعدته عن الكفاءة الوظيفية، والمشكلة أن متضمنات التحول تمت في أجواء ومناخ سلطة الائتلاف ، لاسيما أن وجود بعض الفئات التي تتوقع أن تخسر مواقعها الوظيفية ، فيما بعد مرحلة التحول يصبح تصرفها نحو الفساد أسرع لتوفير الأموال لاستدامة أوضاعها في المستقبل (()).

وهذا ما يدفعها لربط نفسها بدائرة الاحتلال ومحاولتها ربط مصيرها سياسيا بتوجهات الاحتلال واغراقاته عليها.

أما في مرحلة الحكومات الثلاثة العراقية المتعاقبة،فقد استمر الحال كما هو عليه فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري وصولا إلى السياسي ،لا بل زاد الوضع تطرفا ليسوء الوضع أكثر وتظهر حالات الفساد بشكل جلي جدا، من خلال تقسيم الوزارات العراقية على أساس المحاصصة السياسية والطائفية ، وما تجلبه هذه المحاصصة من أثار سلبية انعكست بسيطرة هذه الأحزاب والطوائف كل بدوره على الوزارة التي يديرها، مما اثر كثيرا في أوضاع البلد( ) وساهم وللأسف إلى الحرب الأهلية عام .

وكان لتأسيس هذه الظاهرة (الفساد) هو الجانب الأمريكي المحتل متمثل بـ (بول بليمر) فهو وحده مسئول على اختفاء وتبديد ما مقداره (.) مليار دولار من أموال النفط العراقية،وتبعته حكومات بقدر ما هدر فيها انه يتجاوز مليار دولار ، فإحدى الوزارات الأمنية العراقية أهدرت مبلغا بقدر بـ(.) مليار دولار ، على عقود

---

[23] – عبد الحسين شعبان ، عام بريمر العراقي في الميزان ، مراجعة نقدية ، المستقبل العربي ، العدد .

[24] – انظر نص القرار شبكة المعلومات الدولية الانترنيت (www.un.org/access.nsf/get?openagetnt&pc=s/14832005)

[25] – كامل عباس مهدي ، سياسات الاحتلال الاقتصادي ، نظرة نقدية في احتلال العراق وتداعياته عربيا إقليميا ودوليا ، مصدر سبق ذكره ص .

[26] – حيدر الفريجي ، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى معوقات النهوض، الملتقى، العدد(() مؤسسة أفاق للدراسات والأبحاث بغداد ،ربيع ، ( ) .

تسليح وتجهيز معدات عسكرية، وكما أهدرت وزارة أخرى مبلغا بقدر سبعة مليارات دولار في عقود أعمار العراق ( ) .

وان دلت هذه الأمور بمجملها على شيء تدل على مدى استفحال شانه الفساد في العراق بصورة كبيرة جدا أفاقت التصور ، الذي دفع منظمة الشفافية الدولية بتقريرها عن الفساد العالمي عام ، إلى أن تقدر أن العراق من خلال عقود إعادة الأعمار أصبح اكبر فضيحة فساد في التاريخ.

وفيما يلي جدول ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي لمدة .

جدول رقم ( )

ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة

السنة	الترتيب	مجموع الدول	درجة مؤشر الفساد	الاستمارات المستعملة	الانحراف	أدنى – أعلى مرتبة	مدى الثقة
*			.	*	.	. .	. .
	.	.	.		.	. .	. .
	.	.	.			. .	. .
	.	.	.			. .	. .
	.	.	.			. .	. .

المصدر :. **Transparency nternational organization,global corruption Reports (2003- 2007) (Plutopress London,England)** .

http://www.transporency.orb بتاريخ ///

وفي هذا الصدد يشير تطوير الفساد العالمي لعامي عبر رئيس منظمة الثقافة الدولية (بيتر ايغن)أن اغلب الأموال المتوقعة إنفاقها في عمليتي الشراء والبيع ، لم يتم إنفاقها بعد أو إنها أنفقت في مشاريع لا تمت للأعمار بأية صلة وإذا لم تتخذ خطوات سريعة للحيلولة دون تفاقم الوضع سيصبح العراق عندئذ اكبر ضحية فساد في التاريخ( ) .

كما وكشفت تقارير المفتش الأمريكي العام المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي وكذلك تقارير المفتش للعام العراقي في وزارة النفط التي أكدت على أن خسارة العراق بلغت مليار دولار منذ بداية الاحتلال حتى نهاية عام ( ) .

بسبب أن النفط العراقي ظل يباع من دون عدادات وعمليات التهريب الداخلي والخارجي التي لا زالت مستمرة ، و الهدر من جراء عمليات التهريب وعمليات التفجير التخريبية الذي يقدر بمبلغ يتراوح بين / / مليون دولار شهريا، وطبقا لما يقوله تقرير أعده الخبير الأمريكي في العراق السيد (ستيوارت بوين)، أن عمليات التهريب تتم عن يق تخزينه في المستودعات أو يتم شفطه من الأنابيب مباشرة، وبعد ذلك يتم تهريبه برا أو بحرا عبر المنافذ الحدودية أو عبر شط العرب ، أن تهريب النفط يدر عوائد مالية كبيرة،ويتم في المناطق الجنوبية وكذلك الكردية والسنية ( ) .

---

[27] – **سيف الدين كاطع: الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي ، معلومات متاحة على شبكة المعلومات الدولية www.emasc.com .**

[*] **تم إدراج العراق في سلم الفساد العالمي بدءا عام .**

[28] – **البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيترايغن) شبكة المعلومات الدولية الانترنيت .**

www.transparency.org/press .

[29] – **احمد يوسف ونيفين سعد ، العراق سياسات الوحدة وانتقام (النصر والهزيمة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط .**

[30] –**عبد علي كاظم المعموري وطالب عبد صالح ،مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق ، دائرة البحث والتطوير، وزارة التعليم العالي ، آب .**

أن تهريب النفط يغذي شبكة واسعة من المصالح التي تتداخل فيها السياسة والجريمة، وفي مقدمة الجهات المستفيدة من تهريب النفط هي الجماعات المسلحة التي تعتمد في تهريب النفط على خبرات المهربين السابقين.

وفي تقرير للسفارة الأمريكية صادر في شباط ، أن الفساد لم يقتصر على عرقلة عملية النمو الاقتصادي فحسب بل يساعد على تمويل المسلحين ولم يستثني التقرير أي وزارة من الفساد ، وتوفر قناعة لدى اغلب المواطنيين بان جرائم الفساد غير قابلة للمكافحة أو الملاحقة أن أي إجراءات مكافحة الفساد غير فعالة فعلى سبيل المثال من اصل حالة فساد في وزارة النفط* أحيلت للقضاء ، اتهم اثنين منهم فقط وتمتع خمسة منهم بالحصانة ( ).

وبحسب تقرير الشفافية الثاني الصادر من مكتب المفتش العام لوزارة النفط يشير إلى أن % من الاستيرادات من المشتقات النفطية يعاد تهريبها إلى الخارج ، وهي أساسا مستوردة بكلف عالية إذ بلغ حجم الاستيراد لتلك المنتجات (. مليار دولار) سنويا( )،وهذا مؤشر يدل على عمق الفساد في الدولة العراقية وبالمقابل فان وزارة الكهرباء** على سبيل المثال وليس الحصر ، أهدرت من خلال عقود مع شركات ودول أجنبية ما قيمته) مليار دولار ، كان من الممكن استثمارها في تامين الطاقة الكهربائية والتي يعاني العراق نقصًا كبيرًا فيها ، إذ تبين وفيما يتعلق بالمولدات التي اشتراها العراق أنها غير صالحة ولا يمكن استخدامها، ولم يعط ذلك الوزير توضيحا حول ذلك الأمر، وبرجوع إلى البلد المصدر لهذه المولدات تبين انه تم التعاقد بالتحديد على هذه المولدات فعلا ولا تتحمل المسؤولية حول التقصير أو عدم عمل هذه المولدا)(**).

وفي تصريح لرئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي النائب صباح ألساعدي أن الفساد في العراق تيستر خلف المسلحين ويتستر خلف القانون الذي كفله الدستور،وهناك قضية فساد أمام القضاء العراقي و مسئول مطلوب بسبب الفساد(وان قضية وزير التجارة العراقي عبد فلاح السوداني دفعت الكثير من الكتل السياسية في البرلمان العراقي إلى المطالبة برفع ألحصانه البرلمانية عن النائب المذكور وتعرضه إلى المساومة والابتزاز)وأضاف كذلك ألساعدي إن هناك توجيهات لبعض الكتل السياسية لتعطيل الدور الرقابي للبرلمان العراقي ،متهم جهات سياسية متنفذة وراء حوادث الفساد في وزارات النفط والكهرباء والمالية والدفاع ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية و وزارة الصحة ....الخ.

وأشار النائب ،هناك صفقات تجارية ومقاولات تجري دون علم الحكومة وأبرزها (مد كيبل ضوئي من المناطق الغربية باتجاه الحدود الأردنية ، دون علم الحكومة)( ).

واضاف النائب كذلك إن هناك وزير و نائب عراقي يملكون جنسية أجنبية إضافة إلى الجنسية العراقية تحول دون أدانته وخضوعه للقانون العراقي بقضايا الفساد، وأكد النائب بأنه تم الكشف عن شهادة مزورة منها من دول

---

* تعد وزارة النفط العراقية أكثر الوزارات العراقية اتهام بالفساد فلتصريح لرئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي النائب صباح ألساعدي، ان وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني متهم بقضايا فساد كبيرة داخل وزارته، وقد وجهته أكثر من دعوة لهذا الوزير وغيره لستجوابه داخل البرلمان العراقي لكن تصدام هذه الدعوات بالكتلة المنتسب إليها الوزير ومعارضتها على الاستجواب ، واتهم النائب ألساعدي خالد العطية النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي بتستر عن وزير النفط والحيلولة دون استجوابه انصات للباحث لتصريح النائب المذكور على قناة ابو ظبي الفضائية بتاريخ وكذلك معلومات متاحة على الانترنيت موقع قناة حرة عراق الموقع www.alhurra.com بتاريخ .

31 – التقرير الاقتصادي الخليجي – ؛ وكذلك معلومات متاحة على موقع http://www.aljazeera.et/nr/exerea/htm معلومات مستحصلة تاريخ . .

32 –عصام ألجلبي ، صناعة النفط والسياسية النفطية في العراق ،إعمال ندوة العراق التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .:

** على هامش زيارة رئيس الوزراء العراقي الأستاذ نوري المالكي للولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا ولقاءه بعدد من الشركات الأمريكية المدعوة للاستثمار في العراق ، طلبت شركة جنرال الاكتررك من دولة رئيس الوزراء بدفع مستحقاتها المالية المتأخرة والبالغة مليار دولار أمريكي والمترتبة بذمة وزارة الكهرباء والمالية بعد إيفاء الشركة بنصب مولدات عملاقة من اصل عشرة؛ للمزيد ينظر : جريدة الزمان البغدادية ،بتاريخ : ، وكذلك موقع راديو سوا عراق www.radiosawairag.com بتاريخ : .

33 –الفساد في وزارة الكهرباء العراقية ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) WWW.incirag.com/arabiclc/assisieds/minstry ofElictricity.htm في .

34 –للمزيد ينظر :موقع قناة حرة عراق www.alhurra.com بتاريخ . .

وجامعات أوربيا و من الجامعة المستنصرية و من جامعة بغداد ، ويحتلون بعض هؤلاء مناصب إدارية ومرافق سياسية في الحكومة الحالية( ) .

وفي استطلاع أخير اجراته هيئة النزاهة العراقية حول حجم الفساد في دوائر الدولة العراقية، تقدمت محافظة كركوك بالمرتبة الأولى على محافظات القطر تليها العاصمة بغداد،وتوزع حجم الرشوة كما يلي( ):

دائرة عقار البياع بنسبة . أعلى مستوى، ودائرة الأحوال المدنية في المنصور . أدنى مستوى،وبلدية الدورة . انحراف متوسط، وتم توزيع استمارات الاستطلاع لـ . موظف حكومي فيما يتعلق بالرشوة.

ان جملة هذه المؤشرات كافة تشير إلى عمق ظاهرة الفساد واستفحالها في العراق ، وبشكل لم يعد مقبولا بسبب الكثير من العوامل منها ضعف الأجهزة الرقابية ،على الرغم من تشكيل مكاتب للمفتش العام في الوزارات وهيئة النزاهة والنظام القضائي والمؤسسات الإعلامية ، ولكن الدور لا زال ضعيفا وعرضه للضغط السياسي .

وكذلك ضعف الهيكل الإداري للدولة بشكل عام لأنه خاضع للمحاصصة الطائفية لذا يلجا المفسدون للاحتماء بالطائفية او الحزب لكون الاعتقاد السائد أن المحاسبة المفسد هي محاسبة للفئة التي ينتمي لها .

ثالثا:رؤية مقترحة لدور وسائل الإعلام العراقي في مكافحة الفساد :-

يعالج هذا المحور الدور الذي يمكن إن تؤديه الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم ظاهرة الفساد في العراق، لا سيما أن بعض المؤسسات الإعلامية قد أقام جسورا رائدة في التأثير الاجتماعي وتوجيه الرأي العام من خلال الملاحقة والتنوير والتغيير والاستعلام وتشخيص موطن الزلل والقصور، لكن بطبيعة الحال لا يمكن لها (الوسائل) أن تحل محل الدولة بمؤسساتها الفضائية والمالية والرقابية الأخرى ، ذلك أن الإعلام قد يلاحق الفساد ويكشفه، ويضع الإدارات والسلوكيات والقرارات الفاسدة في مرأى ومسمع الرأي العام والحكومة .

وقد أمكن وضع بعض المقترحات المختزلة بالشكل الذي يمكن إن يفاعل الأعلام ودوره في ملاحقة الفساد بمستوياته وأشكاله وعلى النحو الأتي:

:- في مجال علاقة وسائل الأعلام العراقي والحكومة:-

- عمل مؤتمر أعلامي لوضع إليه عمل شاملة لتشكيل (حملة إعلامية) للحد من الفساد،بالاشتراك مع الاكاديميين أو علماء الاجتماع والدين والسياسة والاقتصاد وبالإضافة إلى رجال الأعلام.
- تكفيل الحماية القانونية للصحفي أثناء عمله في الكشف عن حالات الفساد ، والإسراع بتشريع قانون حماية الصحفيين .
- تشريع قانون آخر إلى جانب قانون حماية الصحفيين يعمل على تنظيم العمل الصحفي بشكل عام وعمل شبكة الأعلام العراقي بأسلوب أكثر موضوعية وواقعية ويفصل بين عمل الصحفي وبين عمل المؤسسة المنتهي لها الصحفي ، واعتماد خبراء اكاديميين ومهنيين صحفيين ورجال قانون لصياغة هذا القانون والذي بدوره يعمل على تحجيم الفساد في العراق بشكل عام وإيجاد منظومة أخلاقية داخل المؤسسة الإعلامية تحارب الرشوة والفساد داخل المؤسسة الصحفية .
- نشر المعلومات المتعلقة بالفساد (تفصيليا) التي جرى التأكد من صحتها بالأرقام والأسماء والإحصاءات في قنوات الإعلام الإقليمية والمحلية كافة .
- الإيعاز لكافة دوائر الدولة والمرتبطة بها على تزويد رجال الأعلام بالمعلومات المالية والإدارية ، التي من شأنها ان تصل الى حالة مرجوة العمل او النشر (وبقرار من رئاسة الوزراء).
- التنسيق مع(هيئة النزاهة) ولمكافحة الفساد بكافة أشكالها ومستوياتها وتشكيل غرفة عمل لرصد ومتابعة الدوائر التي لديها خر وقا إدارية او مالية و تبادل المعلومات والبيانات .

---

[35] – ينظر موقع قناة الديار www.aldiyarsat.net بتاريخ .

[36] – معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، موقع هيئة النزاهة العراقية ،بتاريخ www.incirag.anzahaa.com

- التأكيد على تساند قنوات الاتصال الشخصية والجماهيرية في تفعيل عمل هيئة النزاهة وفاعلية الإعلام بالندوات ، والمؤتمرات ، والمحاضرات الدورية .
- إعادة النظر في قوالب الترميز الإعلامي لمحاربة الفساد بكافة مستوياته وأشكاله ، ذلك ان الموضوع بحاجة إلى حملة ومتابعة وتغيير دائم في لغة وطريقة وأسلوب الترميز.
- على السلطة القضائية أن تأخذ دورها في تفعيل دور الأعلام ،من خلال اتخاذ التحقيقات الصحفية والإعلامية ،مأخذ الجد والمسؤولية ، وان تتابع ما يجري تداوله في هذا المجال .
- وضع تعريفا مختزلا وواضحا (للفساد) لكل مستوى من المستويات وكذلك لكل شكل من أشكاله يشارك في صياغته المختصين ذو العلاقة و المهتمين بهذا الأمر ، إذ جرى تعويمه من قبل بعض رجال الصحافة والأعلام ، فالإعلامي يجب إن يعرف خروقاته للقانون والنظم الإدارية والمالية والاجتماعية ...الخ .
- يجب ان يعرف رجال السلطة* والمسؤولين ما هو دور الصحفي و المؤسسات الصحفية وما لها وما عليها، في ظل الأعلام الحر وتقبل الديمقراطية بإيجابيتها وكذلك سلبيتها وخلق شفافية ووعي واسع في هذا المجال .
- رسم سياسة واضحة للحكومة لتعامل بشفافية وعدالة مع كافة المؤسسات الاعلامية العراقية دون تحيز وتفضيل، والعمل على احتواء كافة وسائل الإعلام العراقي دون المساس بوظيفتها الوطنية التفسير والاستعلام وفضح الزلل الاجتماعي والحكومي وتنوير الرأي العام .
- التنسيق بين المؤسسات الإعلامية العراقية لإصدار لائحة شرف تنبذ فيها الفساد الموجود في العمل الصحفي من: شراء الذمم لصالح جهة معينة او المحاباة والترويج لهذه الجهة أومن خلال تلك، الرشوة، المساومة ، الابتزاز....الخ.
- إنضاج عمل شبكة**الأعلام العراقي مترجمة برسائلها الاتصالية التي تعمل لصالح الدولة وليس الحكومة، والترفع عن العرقية والمحاصصة والطائفية، وتقديم خطاب وطني بناء باعتبارها مؤسسة حكومية تمول من المال العام .
- الكشف عن تناقضات التصريحات للوزراء و أعمال وزاراتهم الفعلية ، وبالتالي تثوير الركود في أوصال المؤسسات والدوائر التي لا تجد في الحكومة والرأي العام من رقيب لها .

*** شهدت ساحة الأعلام العراقي تناقضات واضحة نتيجة انسلاخ الأعلام العراقي من منظومة شمولية للأعلام إلى أعلام حر متعدد، وبالتالي خلق هذا المفهوم ثقافة جديدة لم يستوعبها رجال السلطة والمسؤولين على المستوى السياسي والإداري،ونتيجة هذا شهد العمل الإعلامي في العراق الثغر والعقبات في التعاطي مع المسؤوليين ذوي العلاقة، و الشواهد كثير في هذا المحور ،فحادثة بنك الزوية وكما ذكرنا سلفا، أثارات الكثير من التسأولات في الأوساط الإعلامية والشارع العراقي ،بعد إعفاء الصحفي احمد عبد الحسين من منصته ومنحة إجازة مفتوحة لنشره مقال في جريد الصباح ، وذهب فريق إلى إن شبكة الأعلام العراقي هي مملوكة للدولة وليس للحكومة ويجب فهم قضية مفادها(لا يحق لجهة مهما كانت أن تعطل العمل الصحفي لمنتسبي هذه المؤسسة على أساس أنها تمول من المال العام وعملها ينحصر بالحماية وليس التشهير أن الشبكة مملوكة للدولة وليس حكر لحكومة ما) ، وشهد شارع المتنبي بتاريخ (.... ، تجمع لعدد من الصحفيين والإعلاميين على اثر حادثة الصحفي احمد عبد الحسين متهمين الحكومة بتفويض العمل الإعلامي ويذكر إن الحكومة تتبنى اتجاه بحجب بعض المواقع الالكترونية في الساحة العراقية مم أثار انزعاج بعض رجال الأعلام والصحفيين .وكمشهدأخر للعقبات التي تواجه العمل الإعلامي في العراق ، فبعد التصعيد الأخير للعنف الذي شهدته بغداد بتاريخ الأربعاء الدامي لحادثتي وزارة الخارجية والمالية العراقية واتهام خطة امن بغداد بتقصير ، دعى مجلس النواب إلى جلسة طارئة لوزير الدفاع ، الداخلية، الأمن الوطني ،قيادة أمن بغداد ،أمر النائب الأول للبرلمان العراقي خالد العطية بطرد الصحفيين من قاعة المؤتمر الصحفي وأمر أخراج مراسل قناة الاتجاه العراقية بالقوة بعد اعتراض الصحفي للامر . مما أثار انزع الأوساط السياسية والإعلامية والشعبية لهذا الأجراء متهمين النائب بحجب الحقيقة عن الشعب العراقي ومنهم من ذهبت إلى أن يطلق عليه (جلاد الصحافة))**

**** وكذلك متابعة خاصة للباحث : وللمزيد ينظر موقع قناة الحر عراق www.alhurra.com برنامج سبعة ايام بتاريخ : وكذلك : وكذلك ينظر جريد المشرق البغدادية ،مقال بعنوان تقويضي حرية التعبير ، بتاريخ : ؛ موقع راديو سوا: www.rdiosawairag.com وكذلك الصحف البغدادية الصادرة من تاريخ –**

- ملاحقة بأسلوب(القصة الخبرية) الفساد السياسي والاجتماعي والإداري التي يغلق عن الستار والشفافية ، وبالتالي ترسل الصحافة الاستقصائية للمسؤول رسالة مفادها التصريح (الوعد الحكومي) .
- الاستعانة بكل أدوات الترميز الإعلامي الخاص بكل اداة أو قناة، مطبوعة او مسموعة او مرئية .
- الاستعانة بالبحوث والدراسات الميدانية في ملاحقة أسباب ومظاهر الفساد ونشره في وسائل الإعلام ، بالأرقام والحقائق ، اذ لم تعد المقالات الصحفية ومقالات الإشارة والنقد ، تفي في مرض استشرى في جسد الدوائر والمؤسسات ، فالبحوث والدراسات الاستطلاعات هي الأثرى في هذا المجال .

- في مجال العلاقة بين وسائل الإعلام العراقي والمجتمع وتفعيل الدور لتحجيم ظاهرة الفساد

- نرى ضرورة عقد ندوة علمية وطنية لدراسة الواقع المأزوم الذي يعيشه الأعلام العراقي (صحافة مطبوعة مرئية مسموعة)) ونرى أن تكون المهمة المركزية لهذه الندوة تشخيص المشكلات التي يعاني منها الأعلام العراقي، وتلمس وضع أسس وتحديد منطلقات لمواجهة هذه المشاكل ، ونقترح تشكيل لجنة تحضيرية لهذه الندوة العلمية يشترك فيها خبراء ومختصون في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والأعلام، كما تحدد البحوث والدراسات العلمية التي يجب اجرؤها لدراسة هذه المجالات دراسة علمية منهجية، وتتم مناقشة هذه الدراسات والبحوث في الندوة الوطنية التي يمكن ان يشترك في إعدادها وتنظيمها نقابة الصحفيين العراقية،وتدعى كافة الأطراف الرسمية والأهلية المعنية بالإعلام.
- نؤكد ضرورة وأهمية أن تعقد هذه الندوة العلمية الوطنية بعيدا عن الأجواء الرسمية المعروفة لوزارت والمؤسسات الحكومية العراقية، وبعيدا عن التشنجات العقائدية لبعض الجهات، وبعيدا أيضا عن استبعاد أي طرف معني بأزمة الأعلام ولديه ما يقدمه لمواجهة هذه الأزمة، ولذلك نؤكد ضرورة أن تكون هذه الندوة وطنية وعلمية ، بمعنى ان تمثل مختلف ألوان الطيف الإعلامي والسياسي العراقي وان تواجه جوانب المشكلة مواجهة علمية ومنهجية .ونؤكد أن الندوة بهذه المواصفات سوف تكون قادرة على ان نتواصل الى نتائج نعتقد أنها يمكن أن تشكل منطلقا وإطار عمل يسهمان في استعادة الأعلام العراقي للمبادرة التي غابت عنه، وللرهان الذي خسره سواء في علاقته بالإعلام الخارجي المنافس او في علاقته مع جمهوره ومع المجتمع عموما وربما تكون بداية لمواجهة أشكال علاقته بالمجتمع، تلك الإشكالية التي نعتقد ان حلها شرط ضروري وحاسم لتطوير الأعلام العراقي وفعاليته لحل المشاكل العالقة ومنها الفساد وغيرها.
- يمكن أن تشكل النتائج التي توصلت إليها هذه الندوة العلمية والمتعلقة بالجوانب المختلفة لازمة الإعلام العراقي مرشدا وموجها لبدء مرحلة جديدة في مسيرة تطور الإعلام العراقي، تتميز بقدر كبير من التعاطي العلمي والمنهجي والواقعي وقدر اكبر من المسؤولية والممكن مع المشاكل التي نعتقد ان إشكالية العلاقة بين الإعلام العراقي والمجتمع تحتل مرتبة متقدمة فيها .

- في مجال العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الأعلام العراقي ولتفعيل الدور الرقابي في مكافحة الفساد

- لا يوجد في الواقع حلول سحرية للمشاكل الفساد، ان الظواهر التي وجدت وترسخت عبر عملية معقدة ومتشابكة في التاريخ والمجتمع ، كما هو الحال بالنسبة لإشكالية العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الأعلام بكل جوانبها التاريخية والاجتماعية والسياسية والقانونية والنفسية ....الخ. لا يمكن تجاوزها بعصا سحرية، او توهم حلها بقرارات فورية متعجلة .أنها بالتأكيد بحاجة إلى عملية أيضا معقدة ومتشاكسة في الاتجاه.
- نرى إمكانية التأسيس على نتائج البحوث العلمية التي درست الجوانب المختلفة لإشكالية العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الأعلام وبدوها ولإيجاد الحلول لتفعيل العمل المشترك في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق . وعلى النتائج التي توصلت إليها الندوة المزمع عقدها والتي يساهم في أعمالها قياديون وخبراء ومختصون امنيون وإعلاميون وباحثون اجتماعيون واقتصاديون وسياسيون ....الخ .لإيجاد ذهنية جديدة ،

قادرة على ان تشق طريقها لبداية جديدة،تهدف إقامة علاقة جديدة لمواجهة هدف واحد (الفساد وغيره) وتستجيب للواقع الموضوعي ومتطلباته وتحدياته.

- حتى تشكل التحولات الجديدة فكرا وممارسة اتجاهها لا رجعية فيه وليس مجرد اندفاعية جريئة في المجهول ، نرى ضرورة إيجاد آلية تنظيمية ثابتة مشتركة بين وسائل الأعلام والأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد تدعم هذا التوجه الجديد، وتحميه وترسخه على الصعيدين النظري والعملي وعلى النحو التالي :

- تشكيل لجنة خاصة دائمة في وزارة الداخلية تظم خبراء وقياديين أمنيين واجتماعيين وقانونيين وإعلاميين(وتستعين بأية خبرة خارجية تراها مناسبة) تكون مهمتها الأساسية رصد حالات الفساد في مؤسسات الدولة ، والتوجيه لأعداد البحوث والدراسات التي تفسر وتحلل دلالات ومعاني هذه المتغيرات .
- تشكيل مراكز بحو إعلامية تابعة لنقابة الصحفيين أو لقسم الأعلام في وزارة الداخلية،تكون مهمته المركزية رصد ومتابعة حالة الفساد بعمل مشترك بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية ، ووضع نتائج هذه البحوث تحت نصرف أصحاب القرار وفي متناول صانعي السياسات الإعلامية والاجتماعية بهدف تجنب ظهور حالات مشابهة او تعقيدات تؤدي على إشكاليات جديدة.
- تشكيل لجنة أمنية إعلامية مشتركة (او مكتب ترابط امني أعلامي مشترك لمواجهة الفساد في العراق) .
- تحديد استراتيجيا التعاون الثابت والمستمر بين الأجهزة الأمنية ووسائل الأعلام العراقي في مكافحة الفساد .
- وضع الخطط وبرامج العمل التفصيلية تترجم الاستراتيجيات والسياسات الموضوعية وتضعها موضع التطبيق .

<u>الخلاصة</u>: –

أن المؤشرات كافة تدل على عمق ظاهرة الفساد في العراق وبشكل لم يعد مقبولا بسبب الكثير من العوامل منها ضعف الأجهزة الرقابية ، على الرغم من إيجاد آليات للحد من هذه الظاهرة، مكاتب المفتش العام في الوزارات وهيئة النزاهة ،ولكن تبقى هذه الآليات محدودة بسبب ضعف النظام القضائي وتعرضه للضغط السياسي،وضعف الهيكل الإداري للدولة بشكل عام لان خاضع للمحاصصة الطائفية لذا يلجاء المفسدون إلى الاحتماء بالطائفة أو الحزب لكون الاعتقاد السائد أن المحاسبة المفسد له محاسب للفئة التي ينتمي لها .

وبالتالي رسمت هذه المؤشرات انطباع لكثير من الجان والجهات الدولية والمحلية التي انتدبت للعمل في العراق لكشف حجم الفساد ،بان العراق من البلدان الرائدة في مجال الفساد .

وللقضاء أو تحجيم هذه الظاهرة فان وسائل الأعلام العراقية لها الدور الكبير في الحد من الفساد، لاسيما أن بعضها قد أقام جسور رائدة في التأثير الاجتماعي ، لا كنها بطبيعة الحال لا يمكن أن تحل محل الدولة بمؤسساتها القضائية والمالية والمحاسبة الأخرى ، ذلك إن الأعلام قد يلاحق الفاسد ويكشفه ويضع الإدارات والسلوكيات والقرارات الفاسدة في مرأى ومسمع الرأي العام والحكومة ، ولتفعيل هذا الدور بشكل صحيح هو تبني أساليب وطرق حديثة وذلك بالأخذ بالروى المقترحة والمختزلة المقدمة في بحثنا بشكل الذي يمكن أن يفعل الأعلام ودوره في ملاحقة الفساد .